



برنامج تدقيق مقترح للمعلومات المالية التصورية وفقاً لمعايير ارتباطات

التأكيد الدولي (3420)

احمد محمد علوان
خولة حسين حمدان
جامعة بغداد / المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
ahmed.alwan1601@pgiafs.uobaghdad.edu.iq
Dr.kawla@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

الخلاصة

يهدف البحث إلى إعداد برنامج مقترح وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ومن ضمنها معايير التأكيد ومستندا إلى القوانين والانظمة والتعليمات النافذة في البيئة العراقية والتي تفرض على المدقق أخذها عين الاعتبار عند تدقيق المعلومات المالية التصورية للمساهمة في تحسين عملية تدقيق المعلومات المالية المقصودة ومساعدة المدققين في انجاز إجراءات التدقيق بأسيابية عالية وتحقيق الاهداف بكفاءة وفاعلية ، وسينعكس على إعطاء رأي عن عدالة البيانات المالية للمنشأة ، وتوصل البحث الى عدم وجود برنامج تدقيق مختص بالمعلومات المالية التصورية لذا فإن الباحثين يوصيان بضرورة تبني البرنامج المقترح .

الكلمات المفتاحية: برنامج تدقيق، المعلومات المالية التصورية، المحاسب القانوني، معايير التدقيق الدولية.

A proposed audit program for pro forma financial information in accordance with International Standard on Assurance Engagements (3420)

Abstract:

The research aims to prepare a proposed program in accordance with international auditing standards, including assurance standards, and based on the laws, regulations, and instructions in force in the Iraqi environment, which require the auditor to take them into consideration when auditing prognostic financial information to contribute to improving the process of auditing the intended financial information and assisting auditors in completing audit procedures smoothly. High and achieving the goals efficiently and effectively, and will be reflected in giving an



opinion on the fairness of the financial statements of the facility, and the research found that there is no audit program specialized in pro forma financial information, so the researchers recommend the need to adopt the proposed program. **Keywords:** audit program, prognostic financial information, chartered accountant, international auditing standards.

تعريف بالمصطلحات المستخدمة	
المفهوم	اسم المصطلح
المعلومات المالية التي تظهر مع تعديلات لتوضيح أثر حدث أو معاملة على المعلومات المالية غير المعدلة (التاريخية) كما لو كان الحدث قد وقع أو كانت المعاملة قد تمت في تاريخ سابق يتم اختياره لأغراض التوضيح .	المعلومات المالية التصورية
التعديلات على المعلومات المالية غير المعدلة التي تعد ضرورية للمعلومات المالية التصورية التي سيتم تجميعها على أساس متسق مع إطار التقرير المالي المنطبق في المنشأة المعدة للتقرير وسياساتها المحاسبية.	التعديلات التصورية
الضوابط التي يستخدمها الطرف المسؤول عن تجميع المعلومات المالية التصورية وقد تكون الضوابط مفروضة من قبل جهة مصرح لها أو معترف بها لوضع المعايير أو مفروضة بموجب نظام أو لائحة .	الضوابط المطبقة
مستند صادر وفقاً للمتطلبات النظامية أو التنظيمية فيما يتعلق بالأوراق المالية للمنشأة والتي من المزمع أن يتخذ طرف ثالث قراراً استثمارياً بشأنها.	نشرات الاكتتاب
المعلومات المالية للمنشأة الدامجة أو لمنشأة مستحوذ عليها أو متخلص منها والتي تكون متاحة للجمهور.	المعلومات المالية المنشورة
المعلومات المالية للمنشأة التي يتم تطبيق التعديلات التصورية عليها من قبل الطرف المسؤول.	المعلومات المالية غير المعدلة
هو ارتباط تأكيد يقوم فيه المحاسب القانوني بتقليص خطر الارتباط إلى مستوى منخفض بشكل يمكن قبوله في ظل ظروف الارتباط ليكون الأساس لاستنتاج المحاسب القانوني ويعبر عن الاستنتاج الذي خلص إليه بصورة تنقل رأيه في مخرجات قياس أو تقويم الموضوع محل الارتباط مقارنة بالضوابط .	ارتباط التأكيد المعقول
هو ارتباط تأكيد يقوم فيه المحاسب القانوني بتقليص خطر الارتباط إلى مستوى يمكن قبوله في ظل ظروف الارتباط ولكن يكون هذا الخطر أكبر مما هو عليه في ارتباط التأكيد المعقول ليكون الأساس لإبداء استنتاج بناء على الإجراءات المنفذة والأدلة التي تم الحصول عليها وتكون الإجراءات المنفذة في إطار ارتباط التأكيد المحدود محدودة في طبيعتها وتوقيتها ومداهم مقارنة بما هو مطلوب في ارتباط التأكيد المعقول	ارتباط التأكيد المحدود
ارتباط يهدف فيه المحاسب القانوني إلى الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة لإبداء استنتاج يهدف إلى رفع درجة الثقة لدى المستخدمين المستهدفين.	ارتباط التأكيد
خطر إبداء المحاسب القانوني استنتاج غير مناسب عندما تكون المعلومات المالية التصورية محرفة بشكل كبير.	خطر الارتباط
الطرف الذي يكلف المحاسب القانوني بأداء ارتباط التأكيد .	الطرف القائم بالتكليف
الطرف المسؤول عن اعداد المعلومات المالية التصورية محل الارتباط .	الطرف المسؤول



المقدمة

أن المعلومات المالية التصويرية الواردة في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية تعد من أهم المصادر التي يستند إليها المستخدمون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية أو الإدارية وبالنتيجة لكي تكون هذه المعلومات موثوقة يجب ان تكون مدققة ومفحوصة من قبل مدقق يتحلى بالكفاءة والمهنية عن طريق تصميم إجراءات تدقيق كافية ووافية ، وتمثل إجراءات التدقيق المقترحة الحد الأدنى المطلوب القيام به من خطوات يجب اتباعها من قبل المدقق للقيام بعملية الفحص والتدقيق للمعلومات المالية التصويرية، ويمكن تطوير البرنامج للاستجابة للتغيرات في القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة ومعايير التدقيق الدولية ، ولغرض تحقيق أهداف البحث تم تقسيمه الى منهجية البحث ، الجانب النظري ، الجانب العملي ، الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: منهجية البحث:

1. مشكلة البحث:

ان المعلومات المالية التصويرية ذات أهمية كبيرة للمستخدمين كونها ترسم خارطة طريق لاتخاذ القرارات المهمة في حياة المنشآت الاقتصادية وبالتالي يجب ان تكون هذه المعلومات محل ثقة عن طريق فحصها وتدقيقها لذا تكمن مشكلة البحث في عدم وجود برنامج لتدقيق المعلومات المالية التصويرية.

2. أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في اقتراح برنامج تدقيق للمعلومات المالية التصويرية لمساعدة المدقق الخارجي في ابداء رأي فني ومحايد حول عدالة القوائم المالية او بعكسه.

3. اهداف البحث:

التعرف على ماهية المعلومات المالية التصويرية من خلال القوانين والأنظمة والتعليمات التي تحكمها بالإضافة الى معايير التدقيق والتأكيد الدولية ومن ثم اقتراح برنامج تدقيق متكامل لها.

4. فرضية البحث:

يستند البحث على فرضية مفادها ان اقتراح برنامج لتدقيق المعلومات المالية التصويرية وفقاً لمعايير التدقيق الدولية والأنظمة والتعليمات النافذة يساهم في ابداء رأي مهني ومحايد حول عدالة القوائم المالية التصويرية للمنشأة الاقتصادية.

ثانياً: الجانب النظري

تدقيق المعلومات المالية التصويرية وفقاً لمعيار ارتباطات التأكيد الدولي (3420)



1. مفهوم وأهمية واهداف التدقيق:

أ- مفهوم التدقيق:

التدقيق هو عملية تجميع وتقييم الأدلة حول معلومات ما لتحديد وتقديم تقرير عن درجة التطابق بين هذه المعلومات والمعايير المعمول بها على أن يتم التدقيق من قبل شخص مهني مختص ومستقل (Arens and et al,2012:4). كما عرف (رواني، 2018: 8) بأنه فحص البيانات والأرقام والسجلات بقصد التحقق من صحتها، غير أن للتدقيق معنى مهني اصطلاح عليه الكتاب المحاسبون، والذي يقصدون به الفحص الإنتقادي المنظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمؤسسة الإقتصادية التي تراجع حساباتها بقصد إبداء رأي فني محايد عن مدى صحة هذه البيانات ودرجة الاعتماد عليها وعن مدى دلالة القوائم المالية أو الحسابات الختامية التي أعدتها المؤسسة عن نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة وعن مركزها المالي، واطاف (خالد أمين، 2004: 10) بأنه فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع، التي تحت التدقيق فحصاً إنتقائياً منظماً، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية وعن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة أو مدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح و خسارة عن تلك الفترة كما عرفه (توماس،) على أنه عملية منظمة ومنهجية Systematic لجمع وتقييم الأدلة والقرائن، بشكل موضوعي، التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة.

ب- أهمية التدقيق:

تمثل البيانات المالية الناتج النهائي لأي نظام محاسبي والتي غالباً ما يتم استخدامها من قبل مختلف الأطراف المهتمة في اتخاذ قرارات مفيدة لذا تعتبر الموثوقية والمصدقية والوضوح من الخصائص الأساسية لهذه البيانات لجعلها جديرة بدعم عملية صنع القرار، إن مجرد تسجيل المعاملات في الدفاتر الحسابية قد لا يكون كافياً لضمان الصفات المذكورة أعلاه لاحتمال حدوث أخطاء مقصودة أو غير مقصودة وعمليات احتيال منظمة جيداً، يضمن التدقيق، في شكله الأساسي التقييم للبيانات المالية وتأكيدات الإدارة، وبالتالي يدعم عملية صنع القرار من أصحاب المصلحة (sana et al,2017:1). إن أهمية التدقيق في المؤسسة تجعله من أهم وسائل التقييم والرقابة والفحص لكل وظيفة من وظائف المؤسسة حسب الأهداف والسياسة المتبعة



والوسائل المتوفرة لتشخيص النقائص والسلبيات التي تواجه المؤسسة، لذلك تستوجب عملية التدقيق دراسة شاملة لكل جوانبها ويعتبر التدقيق وسيلة تخدم العديد من الأطراف ذات المصلحة في المؤسسة وخارجها ولا يعتبر غاية في حد ذاته، حيث أن القيام بعملية التدقيق يجب أن تخدم العديد من الفئات التي تجد لها مصلحة في التعرف على عدالة المركز المالي للمؤسسة (قدور إيمان، 2017: 5).

ج- اهداف التدقيق:

تطورت أهداف التدقيق من اكتشاف التلاعب والاختلاس والخروج برأي محايد يبين نتائج المؤسسة من ربح أو خسارة ومركزها المالي في نهاية الفترة المالية إلى أهداف جاءت وليدة التطور الاقتصادي المتسارع الذي يشهده عالمنا المعاصر، ومن هذه الاهداف مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها وتقييم الاداء ورفع مستوى الكفاءة والفاعلية في المؤسسات التي تحت التدقيق (الفيومي، 1998: 88)، وقد أشار (Basu, 2016: 7) الى ان اهداف التدقيق تتمثل بالاتي:

- تعزيز درجة ثقة مستخدمي البيانات المالية: الغرض من المراجعة هو تعزيز درجة ثقة المستخدمين المستهدفين في البيانات المالية. ويتحقق ذلك من خلال إبداء رأي من قبل المدقق حول ما إذا كانت البيانات المالية معدة، من جميع النواحي الجوهرية، وفقاً لإطار التقرير المالي المنطبق.

- التأكد من أن البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية: تتطلب معايير المراجعة من المراجع الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية. التأكيد المعقول هو مستوى عالي من التأكيد ، وهو الحصول عليها عندما يحصل المراجع على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتقليل مخاطر المراجعة إلى مستوى منخفض مقبول.

2. مفهوم واهمية واهداف المعلومات المالية التصورية:

أ- مفهوم المعلومات المالية التصورية:

تعرف المعلومات المالية التصورية بأنها تلك المعلومات التي تظهر مع تعديلات لتوضيح أثر حدث أو معاملة على المعلومات المالية غير المعدلة كما لو كان الحدث قد وقع أو كانت المعاملة قد تمت في تاريخ سابق يتم اختياره لأغراض التوضيح (المعيار الدولي لارتباطات التأكيد، 3420: 1056)، وأضاف (Christensen et al, 2016: 747) بأنها بيانات معدة لإظهار تأثيرات المعاملات الرئيسية التي تحدث بعد نهاية الفترة المالية أو التي حدثت خلال العام والتي



لم يفصح عنها بالكامل في البيانات المالية التاريخية للشركة، كما عرفت بأنها قوائم معدة لإظهار تأثير المعاملات المخطط لها أو المتوخاة من خلال تقدير كيفية تأثيرها على البيانات المالية التاريخية إذا تم استكمالها خلال الفترة التي تغطيها تلك البيانات (Jeter,2012:63-78).

ب- أهمية المعلومات المالية التصورية:

ان المعلومات المالية التصورية لها اهمية في تقييم المشروع التجاري من خلال إعداد مجموعة من القوائم المالية التصورية المستمدة من واقع المشروع. يتم تنظيم تدفقات رأس المال وعمليات الموارد والأموال في قائمة الدخل التصورية، والتدفقات النقدية، والميزانية العمومية، والتي تُشتق منها مؤشرات الأداء لمقارنتها بمعايير الصناعة (Kurowski,2011:75)، كما تساعد في تزويد المستثمرين بمعلومات حول تأثير الحدث موضوع البحث من خلال توضيح كيفية تأثيره على المعلومات المالية المقدمة في نشرة الأوراق المالية، ويجب أن تساعد المستثمرين في تحليل الآفاق المستقبلية (Hong Kong Institute of Certified Public Accountants,2008:6).

ج- اهداف المعلومات المالية التصورية:

يتمثل الهدف من البيانات المالية التصورية في مساعدة المستثمرين لتحليل الآفاق المستقبلية للشركة لأنها توضح النطاق المحتمل للتغيير في البيانات المالية التاريخية للشركة (Chen,2014:1)، عادة ما يتم تقديم المعلومات المالية التصورية في شكل قوائم مالية تصورية، والتي تتكون من ميزانية عمومية مختصرة تصورية، وقائمة دخل تصورية مختصرة، والملاحظات التوضيحية المرفقة. عادة ما تكون في شكل عمودي يعرض البيانات التاريخية المختصرة، والتعديلات التصورية، والنتائج التصورية (Chen,2015:5).

ثالثاً: الجانب العملي

برنامج تدقيق مقترح للمعلومات المالية التصورية:

يجب دراسة وفهم الأمور التالية قبل البدء بعملية اعداد برنامج التدقيق المقترح وهي:

1. القيام بجولة ميدانية للجهة موضوع التدقيق للاطلاع على الية سير العمل من الادارة العليا وصولاً للأقسام الانتاجية بهدف اخذ نظرة مبدئية.
2. الاطلاع على الهيكل التنظيمي وكيفية تقاسم المهام واشغال المناصب وتبادل المعلومات.
3. الاطلاع على الانظمة المحاسبية والالكترونية المطبقة في المنشأة.
4. الاطلاع على المجموعة الدفترية والمستندية للمنشأة.



5. مراجعة القوانين والانظمة والتعليمات بالإضافة الى المعايير الدولية وخاصة معايير الفحص والتأكدات الاخرى والخدمات ذات العلاقة والمعايير المحلية التي تحكم عمل المنشأة.
6. الاطلاع على الملف الدائم وفترة تحديثه والملف الجاري المتضمن الحسابات الختامية للسنوات السابقة وبرنامج التدقيق للبيانات المالية التاريخية السابقة.
7. الاطلاع على قرارات الهيئات العامة ومجلس الادارة المتعلقة بالخطط الاستراتيجية المستقبلية الموضوع

اعداد برنامج تدقيق مقترح للمعلومات المالية التصورية

تم اعداد برنامج التدقيق المقترح بالاعتماد على القوانين والتعليمات والانظمة المحلية النافذة في البيئة العراقية ومعايير التدقيق الدولية وتمثل اجراءات التدقيق المقترحة الحد الادنى المطلوب القيام به من خطوات يجب اتباعها من قبل المدقق الخارجي للقيام بعملية الفحص او التدقيق، ومع امكانية تطوير البرنامج استجابة للمتغيرات في القوانين والتعليمات والمعايير اعلاه.

ت	اجراءات التدقيق	حجم العينة	اسم المحاسب القانوني وتوقيعه	تسلسل ورقة العمل	تسلسل ورقة الاستفسار
	الاجراءات العامة (قبل الدمج)				
1	الاطلاع على السجلات والمستندات والملف الدائم والجاري للسنة السابقة.				
2	الاطلاع على الهيكل التنظيمي والنظام الداخلي للمنشأة.				
3	التأكد من اعلان عملية الدمج لإعلام الجمهور العام بالحدث عن طريق نشر قرارات الهيئات العامة بالموافقة على الدمج من خلال الاتي: - النشر لدى احدى الصحف الرسمية او المحلية. - النشرات الخاصة بسوق الاوراق المالية.				
4	القيام بجولة ميدانية للاطلاع على عمليات المنشآت المعنية بالدمج وآلية سير العمل.				
5	التوصل الى فهم عن النقاط ادناه والمتعلقة بطبيعة المنشأة لتمكين المحاسب القانوني من فهم فئات المعاملات وارصدة الحسابات والإفصاحات المتوقعة في القوائم المالية: - عمليات المنشأة. - هياكل الملكية والحوكمة. - انواع الاستثمارات التي تقوم بها المنشأة وتخطط للقيام بها. - طبيعة مصادر الإيرادات والمنتجات أو الخدمات.				
6	دراسة كافة ما يتوفر من بيانات ومعلومات وقوانين وانظمة وتعليمات تخص بيئة المنشآت موضوع الدمج والضوابط التي تطبق على المعلومات المالية التصورية لتكوين فكرة				



				واضحة عنها.	
				طلب سجل اجتماعات مجلس الإدارة والهيئة العامة والإطلاع على الأمور المهمة والخطط الاستراتيجية المتمثلة بعملية الاندماج والمعوقات والمشاكل التي تواجه المنشأة بهذا الصدد لإخذها بالاعتبار عند اعداد المعلومات المالية التصورية.	7
				التأكد من ادراج ضمن محاضر اجتماعات مجلس الإدارة او الهيئة العامة موضوع اعداد قوائم مالية تصورية لمساعدتهم في التنبؤ للمستقبل ومعرفة آثار الاندماج على اداء المنشأة.	8
				فهم المنشأة وممارساتها الخاصة بالعمليات المحاسبية والقوائم المالية بما يكفي لتنفيذ الارتباط من خلال: - النظام المحاسبي المطبق سواء يدوي او الكتروني. - انواع السجلات المسوكة. - صحة عمليات التسجيل في المستندات والترحيل الى السجلات وصولاً الى اعداد القوائم المالية.	9
				التأكد من امكانية الوصول الى جميع المعلومات المتعلقة بعملية تجميع الاعمال مثل السجلات والوثائق وغيرها من الأمور التي تكون ذات صلة بتقويم ما إذا كانت المعلومات المالية التصورية قد تم تجميعها من جميع الجوانب الجوهرية على اساس الضوابط والتعليمات من خلال: - تحديد وتقدير مخاطر التحريف في معلومات الموضوع. - مدى ملائمة المعلومات التي سيتم استخدامها كأدلة وإمكانية الاعتماد على هذه المعلومات مثال ذلك كانت احدى المعلومات من مصادر غير متسقة مع تلك التي تم الحصول عليها من مصدر آخر.	10
				امكانية الوصول الى أي شخص داخل المنشأة والمستشارين الذين يرى المحاسب القانوني انه من الضروري الحصول منهم على ادلة تتعلق بتقويم المعلومات المالية التصورية.	11
				اجراء عملية الاستقصاء من القاعدة الادارية والتنظيمية حول الشعب والاقسام وصولاً الى مناقشة المعلومات مع الإدارة العليا عن طريق الاستفسار من الموظفين العاملين في المستويات الوظيفية المختلفة في المنشأة عما إذا كانت الضوابط التي ينوي الاعتماد عليها قائمة خلال الفترة وذلك عن طريق مجموعة أسئلة.	12
				الاجراءات العامة (بعد الدمج)	
				التأكد من كون المنشآت مدرجة في سوق الاوراق المالية.	1
				التأكد من استخدام المبادئ والسياسات المحاسبية بما يتلاءم واعمال المنشأة الناتجة عن الدمج وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.	2
				التأكد من استمرار المنشأة في تطبيق السياسات المحاسبية المستخدمة في السنوات السابقة الى السنة التي تعد فيها المعلومات المالية التصورية.	3
				التأكد من قياس تكلفة دمج الأعمال من خلال مجموع القيم العادلة بتاريخ التبادل للأصول المعطاة والالتزامات التي تم تحملها.	4



				التأكد من معالجة المصاريف القانونية ، أتعاب المحاسبين ، أتعاب المقيمين والرسوم المهنية الأخرى ، المصاريف الإدارية والعمومية كمصاريف فترة في السنة التي يتم تحملها باستثناء واحد وهو تكاليف إصدار الأوراق المالية للديون أو لحقوق الملكية تخضم من القيمة العادلة للأسهم المصدرة ، حيث يتم خصمها من رأس المال الإضافي.	5
				التأكد من اعتراف المنشأة الدامجة بشكل منفصل في تاريخ الدمج بالأصول والالتزامات المحددة والشهرة وكذلك الاعتراف بالالتزامات المحتملة المتعلقة بالمنشأة المشترية.	6
				التأكد من الاعتراف بالأصول والالتزامات المحددة (المعرفة) والالتزامات المحتملة المملوكة من قبل المنشأة المشترية بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء وبنسبة تملك (100%) ، وتقييم الحصة غير المسيطرة عليها (الأقلية) بالقيمة العادلة .	7
				التأكد من تخصيص تكلفة الشراء على الأصول والالتزامات المملوكة بالقيمة العادلة لكافة الأصول والالتزامات، عدا الأصول المصنفة كأصول غير متداولة محتفظ بها للبيع والتي يجب قياسها بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع المقدر.	8
				الرصد الافتتاحية (قبل الدمج)	
				التأكد من تدوير الرصد الافتتاحية التاريخية والتي تمثل الأساس لإعداد المعلومات المالية التصورية.	1
				التأكد من صحة تسجيل وتقييم كلفة الموجودات المصنعة داخلياً.	2
				الرصد الافتتاحية (بعد الدمج)	
				التأكد من نقل كافة المشاريع للمنشأة المندمجة الى المنشأة الدامجة بكافة تفاصيلها من خلال: - طلب كشف بجميع المشاريع متضمناً اسم المشروع، موقع المشروع، الجدوى الاقتصادية. - نسب الانجاز المالي والمادي لكل مشروع. - المعالجات المحاسبية للمشاريع المنجزة والمحولة لحساب الموجودات الثابتة.	1
				التأكد من مسك مجموعة دفترية ومستنديه تصورية لتلبية متطلبات اعداد المعلومات المالية التصورية.	2
				اعداد المعلومات المالية التصورية	
				التأكد من تجميع المعلومات المالية التصورية ووفقاً للأنظمة واللوائح والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.	1
				التأكد من تضمين المعلومات المالية التصورية ابضح بيبين فيه ان المعلومات اعلاه لا تمثل المركز المالي الفعلي للمنشأة او ادائها المالي او تدفقاتها النقدية.	2
				التأكد من اجراء التعديلات التصورية اللازمة على البيانات المالية التاريخية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.	3
				التأكد من اجراء التعديلات التصورية يكون للغرض الذي تعرض لأجله المعلومات التصورية.	4
				التأكد من كون التعديلات التصورية ذات صلة بالحدث او	5



			المعاملة موضوع المعلومات المالية التصويرية.	
			التأكد من إمكانية دعم التعديلات التصويرية بالحقائق من أجل توفير أساس يمكن الاعتماد عليه للمعلومات المالية التصويرية وتكون التعديلات التي يمكن دعمها بالحقائق قابلة للقياس الموضوعي. ومن مصادر دعم التعديلات التصويرية بالحقائق على سبيل المثال: - اتفاقيات الشراء والبيع. - مستندات تمويل الحدث أو المعاملة. - القوائم المالية المنشورة.	6
			التأكد ما إذا كان العمود التصوري يعكس التطبيق السليم لتلك التعديلات على المعلومات المالية غير المعدلة المتمثلة بالأرصدة المدينة والدائنة بين المنشآت المندمجة أو تسوية اية أرصدة مع جهات أخرى.	7
			التأكد من آلية عرض المعلومات المالية التصويرية ضمن القوائم المالية حيث يتضمن العمود الأول والثاني المعلومات المالية غير المعدلة والعمود الثالث التعديلات التصويرية والعمود الرابع المعلومات التصويرية الموحدة.	8
			التأكد من نشر المعلومات المالية التصويرية وعرضها على الجمهور العام لدى سوق الأوراق المالية لغرض مساعدتهم في اتخاذ القرار الاستثماري الصحيح.	9
			التأكد من عدم حصول تغيرات على المعلومات التي يعتمد المحاسب القانوني استخدامها والتي تعود لسنوات سابقة والتي قد تؤثر على ملاءمتها في أعداد المعلومات المالية التصويرية.	10
			التأكد من قيام المنشأة بتحديد مخاطر تجميع الاعمال وتقييم احتمالية حدوثها والبيت في التصرفات التي سيتم اتخاذها لمواجهة تلك المخاطر عند أعداد المعلومات المالية التصويرية ومن أمثلتها: - تقييم الأصول بأقل من قيمتها لغياب الشفافية والإفصاح يؤدي إلى الإضرار بحقوق المساهمين. - القضاء على المنافسة عن طريق البيع بأسعار أقل من التكلفة لفترة زمنية محدودة لحين خروج المنافسين، ومن ثم رفع الأسعار على المستهلكين لتعويض الخسارة وتحقيق مزيد من الأرباح. - الخروج من أزمة تمويلية أو للهروب من الإفلاس فتكون النتائج سلبية أكثر منها إيجابية.	11
			التأكد من السجلات المحاسبية والحسابات المحددة في القوائم المالية المستخدمة لإعداد المعلومات المالية التصويرية وتسجيلها ومعالجتها والتقرير عنها ويشمل ذلك كيفية تصحيح المعلومات الخاطئة في السجلات وكيفية نقل المعلومات الى دفتر الأستاذ العام.	12
			الموجودات الثابتة (قبل الدمج)	
			الحصول على تحاليل وأفية للموجودات الثابتة والمشاريع تحت التنفيذ في حالة عدم وجود سجلات تفصيلية.	1
			طلب كشف بالموجودات الثابتة وخاصة مساحة الاراضي المملوكة للمنشأة المندمجة وموقعها الجغرافي، جنسها،	2



				لغرض إعادة التقييم.	
				التأكد من قوائم الجرد للسنة السابقة والخاصة بالمنشآت المندمجة ومطابقتها مع السجلات المختصة وكيفية معالجة الفروقات حال وجودها لغرض اظهارها ضمن المعلومات المالية التصورية.	3
				التأكد من وجود سجلات لكافة انواع الموجودات الثابتة وان التسجيل والتعديل عليها يتم بصورة صحيحة.	4
				التأكد من كون الاصل مجدياً مالياً عند التقييم لإنتاج العائد الاستثماري والذي يحققه عند شراؤه من السوق المعتمدة لتقييمه.	5
				الموجودات الثابتة (بعد الدمج)	
				التأكد من قيام المنشأة الدامجة بقياس موجودات والتزامات المنشأة المستحوذ عليها بقيمتها العادلة في تاريخ الاستحواذ.	1
				التأكد من تثبيت الزيادة في قيمة الاصول المكتناة بالقيمة العادلة عن سعر الشراء المدفوع نقداً كمكسب في قائمة الدخل.	2
				التأكد من خصائص الاصل عند اجراء التقييم مثل حالة الاصل وموقعه، القيود ان وجدت على بيع الاصل او استخدامه.	3
				التأكد من صحة القياس عند استخدام احد اساليب التقييم الثلاثة (منهج السوق، منهج الكلفة، منهج الدخل).	4
				التأكد من ملائمة مستوى القيمة العادلة المستخدم في التقييم لخصائص الاصل او الالتزام.	5
				التأكد عن اسباب التغيير بين مستويات قساس القيمة العادلة.	6
				الموجودات المخزنية (قبل الدمج)	
				عرض فروقات الجرد بصورة إجمالية واعداد كشف بها مرفق بالميزانية التصورية مع الإشارة إلى عدم تصفية تلك الفروقات إن لم تقم المنشأة بذلك.	1
				التأكد من جرد خزير البضائع وعدم اعتماد رصيد السجلات لأغراض المعلومات المالية التصورية.	2
				التأكد من صحة التسويات القيدية لتعديل الفروقات التي تظهرها مطابقة الجرد الفعلي مع السجلات.	3
				التأكد من اسس احتساب التخصيصات او تخفيض أقيام المواد المخزنية.	4
				الاستثمارات المالية (قبل الدمج)	
				التأكد من عاندية الاستثمارات للمنشآت المندمجة عن طريق فحص شهادات الاسهم واية مستندات تؤيد الملكية.	1
				التأكد من استلام كافة ايرادات الاستثمارات العائدة للسنة السابقة.	2
				الاستثمارات المالية (قبل الدمج)	
				التأكد من صحة تقييم الاستثمارات وتثبيتها في المعلومات المالية التصورية عن طريق: أ. الحسابات الختامية للمنشأة المساهم بها. ب. اسعار البورصة ان وجدت. ج. اية معلومات اخرى.	1



			التأكد من صحة تصنيف الاستثمارات الى طويلة وقصيرة الاجل.	2
			النقدية (قبل الدمج)	
			التأكد من كافة الصكوك والنقود مسجلة بصورة صحيحة.	1
			مطابقة وصولات القبض مع سجل الصندوق للتأكد من تسجيل كافة المبالغ والظاهرة في القوائم المالية التاريخية.	2
			مطابقة رصيد النقد في السجلات مع كشوفات المصرف لكل حساب على حدة.	3
			التأكد من صحة جمع سجلات النقد المستلم .	4
			طلب كشف بأسماء امانء الصندوق ومعاونيهم والتأكد من وجود تخويل رسمي بالمسؤولية.	5
			النقدية (بعد الدمج)	
			التأكد من قبض المبالغ الناتجة عن التسويات المدينة والدائنة بين الاطراف المندمجة.	1
			التأكد من عدم اجراء اية تعديلات على قيمتها لكونها تمثل القيمة العادلة خلال فترة الدمج.	2
			طلب كشف بالحسابات المفتوحة والمجمدة والحسابات المستحدثة بعد الدمج مع بيان الرصيد لكل حساب معززاً بتأييد الرصيد المصرفي.	3
			راس المال والاحتياطيات (قبل الدمج)	
			الرجوع الى نصوص العقد والقوانين والانظمة والتعليمات وقرارات مجلس الادارة بخصوص زيادة او تخفيض راس المال.	1
			التأكد من اظهار راس المال الناتج عن الدمج في الميزانية التصورية لكلا المنشآت المندمجة.	2
			التأكد من دفع كامل راس المال للمنشآت المعنية بالدمج.	3
			التأكد من صحة احتياطي التوسعات والمشاريع الممولة منه.	4
			الارصدة المدينة والدائنة (قبل الدمج)	
			الحصول على تأييدات (مصادقات) من الجهات المدينة والدائنة يؤيدون فيها صحة ارصدهم مع دراسة التأييدات واستخراج نسب مئوية منها.	1
			التأكد من اسباب ظهور الارصدة التاريخية الشاذة وآلية المنشأة في تصفيته.	2
			التأكد من صحة انشاء التخصيصات للديون المشكوك في تحصيلها والارصدة المتنازع عليها وطلبات التعويض.	3
			التأكد من اجراء دراسة لكافة الديون المشطوبة خلال السنة السابقة.	4
			فحص ودراسة اوراق القبض من الناحية الشكلية.	5
			دراسة قابلية اوراق القبض للتحصيل.	6
			الارصدة المدينة والدائنة (بعد الدمج)	
			التأكد من نقل كافة الارصدة المدينة والدائنة للشركة المندمجة الى المنشأة الدامجة.	1
			التأكد من تسوية العمليات المتبادلة للأرصدة المدينة والدائنة بين الاطراف المندمجة.	2
			الاعتراف بالشهرة وقياسها (قبل الدمج)	



			<p>أ- التأكد من اعتراف المشتري (الدامج) بالشهرة كأصل بتاريخ الاقتناء وتقاس مبدئياً بالزيادة في تكلفة الشراء عن القيمة العادلة لصافي الأصول بتاريخ الاقتناء وهي ما تعرف بالشهرة الموجبة ويتم احتسابها وفق الآتي: الشهرة = (القيمة العادلة للمقابل المقدم (سعر الشراء) في تاريخ الدمج + قيمة الحصص غير المسيطرة عليها) - القيمة العادلة لصافي أصول المنشأة المشتراة والالتزامات المتكبدة.</p> <p>ب- في حالة دمج الأعمال المتحقق على مراحل (التدريجي) يتم احتساب الشهرة كما يلي: الشهرة = (القيمة العادلة للمقابل المقدم (سعر الشراء) في تاريخ الإندماج + قيمة الحصص غير المسيطرة عليها + القيمة العادلة في تاريخ الاستملاك لحصة حقوق الملكية (الأسهم) المنشأة المشترية المحتفظ بها في المنشأة المشتراة سابقاً) - القيمة العادلة لصافي أصول المنشأة المشتراة والالتزامات المتكبدة.</p> <p>ج- التأكيد على القياس اللاحق للشهرة (بتاريخ إعداد القوائم المالية اللاحقة للاقتناء) بالتكلفة مطروحاً منها مجمع خسائر التدني وتخضع الشهرة لاختبار التدني سنوياً على الأقل ويمكن أكثر من مرة سنوياً إذا كانت هناك أحداث وظروف تشير إلى احتمالية تدني الشهرة.</p> <p>د- التأكد من عدم اطفاء الشهرة المعترف بها نتيجة عملية دمج سابقة ويتم إقفال مجمع الإطفاء في حساب الشهرة ويخضع رصيد الشهرة الصافي للتدني كما ذكر سابقاً.</p>	1
			التأكد من معالجة الشهرة السالبة كدخل مباشرة في قائمة الدخل وذلك بعد التأكد من كون القيم العادلة للأصول والالتزامات المتملكة أعلى من القيمة العادلة للبدل المقدم (سعر الشراء) والحصص غير المسيطرة عليها.	2
			التأكد من تثبيت مبلغ الشهرة بشكل منفصل ضمن قائمة الميزانية العمومية التصورية.	3
			التأكد على غلق خسائر هبوط الشهرة في حساب خسائر هبوط القيمة عند قياسها في السنوات اللاحقة.	4
			القروض (قبل الدمج)	
			التأكد من إعداد كشف مرفق بالميزانية العامة للقروض يوضح تواريخ استحقاقها ونسبة فوائدها مع الإشارة إلى الأقساط المستحقة وغير المدفوعة منها .	1
			التأكد من عقود القروض وحفظ ملخص بها في الملف الدائم.	2
			التأكد من كفاية التخصيص للقروض التي تعتبر غير قابلة للتحويل.	3
			الامور القانونية (قبل الدمج)	
			التأكد من الدعاوى المقامة على المنشآت وبالعكس للتأكد من عدم وجود رهونات او حجز على موجودات المنشآت او التأكد من عدم وجود مدينين معسرين ليتم اخذها بالاعتبار في اعداد التخصيصات.	1
			دراسة جميع الدعاوى المقامة على المنشآت حول المطلوبات المحتملة وانشاء التخصيصات المطلوبة لها.	2



اقرارات الإدارة (شهادة الإدارة) قبل الدمج			
			1 الحصول على اقرارات خطية من إدارة المنشأة الدامجة بانها أوفت بمسؤوليتها حول إعداد المعلومات المالية التصورية وان كافة أقيام الموجودات و الالتزامات سليمة وأن الإدارة مسؤولة عن صحة الارصدة الظاهرة وذلك بهدف دعم أدلة التدقيق الاخرى ذات العلاقة بالقوائم المالية أو الاثباتات المحددة في القوائم المالية.
			2 الحصول على اقرارات خطية من إدارة المنشأة الدامجة بانها كشفت عن كافة حالات عدم الالتزام بالقوانين والانظمة والتعليمات المعروفة و ثم سيؤخذ تأثيرها بعين الاعتبار عند اعداد المعلومات المالية التصورية.
			3 الحصول على اقرارات من الإدارة بصحة وسلامة القوائم المالية التصويرية بكونها غير مضللة للمستخدمين و متخذة القرارات.
الاحداث اللاحقة			
			1 التأكد من تأثير الأحداث الواقعة حتى تاريخ تقرير التأكيد على المعلومات المالية التصويرية وعلى تقرير التأكيد ويجب أن يستجيب بشكل مناسب للحقائق التي تصبح معروفة له بعد تاريخ تقرير التأكيد والتي لو كانت معروفة له في ذلك التاريخ، لربما أدت إلى قيامه بتعديل تقرير التأكيد. ويعتمد مدى النظر في الأحداث اللاحقة على احتمالية أن تؤثر مثل هذه الأحداث على المعلومات المالية التصويرية وعلى مناسبة استنتاج المحاسب القانوني. ومع ذلك، فإن المحاسب القانوني لا يتحمل أية مسؤولية لتنفيذ أي إجراءات فيما يتعلق بالمعلومات المالية التصويرية بعد تاريخ تقرير التأكيد.
تقرير المحاسب القانوني			
			1 وضع الخطوط الرئيسية لتقرير المحاسب القانوني وتحديد النقاط المهمة فيه وترتيبها بتسلسل منطقي واعداد التقرير وإنجازه بشكله النهائي ثم إصداره للمستخدمين.
			2 التأكد من مصادقة المحاسب القانوني على بيانات المنشآت المندمجة قبل اتمام عملية الدمج للاطمئنان على صحة المعلومات الواردة فيها.
			3 إعداد مسودة التقرير بأسلوب علمي ومهني لتوضيح آلية اعداد المعلومات المالية التصويرية وأهم الملاحظات والايضاحات للمستخدمين.
			4 التأكد من تصميم تقارير التأكيد بما يناسب الظروف الخاصة بكل ارتباط. ويمكن للمحاسب القانوني استخدام العناوين وأرقام الفقرات وأساليب الطباعة على سبيل المثال بنمط الخط العريض وغيرها من الآليات لتعزيز وضوح تقرير التأكيد وسهولة قراءته.
			5 التأكد من توضيح خصائص المعلومات المالية التصويرية محل الارتباط التي يجب أن يكون المستخدمون المستهدفون على علم بها وكيف يمكن لهذه الخصائص أن تؤثر على دقة قياس أو تقويم المعلومات المالية التصويرية محل الارتباط مقارنة بالضوابط المنطبقة أو قدرة الأدلة المتاحة على الإقناع ومثال ذلك درجة اتصاف المعلومات المالية التصويرية



			بأنها نوعية في مقابل أنها كمية أو موضوعية في مقابل أنها خاضعة للاجتهد الشخصي أو تاريخية في مقابل أنها مستقبلية.	
			التأكد من تحديد تقرير التأكيد للضوابط المطبقة التي تم وفقاً لها قياس أو تقويم المعلومات المالية التصورية محل الارتباط بحيث يستطيع المستخدمون المستهدفون فهم واستيعاب أساس استنتاج المحاسب القانوني وقد يتضمن تقرير التأكيد الضوابط المطبقة أو قد يشير إليها إذا كانت مدرجة أو إذا كانت متاحة بأية صورة أخرى من مصدر يمكن الوصول إليه بسهولة وقد يكون من الملزم ي ظل الظروف القائمة الإفصاح عما يلي: أ. مصدر الضوابط المطبقة وما إذا كانت هذه الضوابط منصوصاً عليها في نظام أو لائحة أو صادرة من هيئات للخبراء مصرح لها أو معترف بها وتتبع آلية عمل شفافة وبعبارة أخرى ما إذا كانت الضوابط ضوابط مفروضة في سياق المعلومات المالية التصورية محل الارتباط. ب. طرق القياس أو التقويم المستخدمة عندما تتيح الضوابط المطبقة الاختيار من بين عدد من الطرق. ج. أي تفسيرات مهمة تم القيام بها عند تطبيق الضوابط المطبقة في ظل ظروف الارتباط. د. ما إذا كانت هناك أي تغييرات في طرق القياس أو التقويم المستخدمة.	6
			الإفصاح	
			التأكد من الإفصاح عن الضوابط والتعليمات المطبقة ووصفها بشكل كافٍ للمستخدمين المستهدفين إذا لم تكن متاحة للعموم.	1
			التأكد من الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي المعلومات المالية التصورية للمنشأة من تقييم طبيعة العمليات والآثار المالية للاندماج.	2
			التأكد من إفصاح المنشأة المستحوذة عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمها التصورية من تقويم الآثار المالية للتعديلات التصورية التي تتعلق بعمليات تجميع الاعمال.	3
			التأكد من إفصاح المنشأة المستحوذة عن الآتي: أ. اسم ووصف الاعمال المستحوذ عليها. ب. تاريخ الاستحواذ. ج. النسبة المئوية لحصص حقوق الملكية المقتناة والتي لها حق التصويت. د. الاسباب الرئيسية للاندماج ووصف كيف اكتسبت المنشأة المستحوذة السيطرة على الاعمال المستحوذ عليها. هـ. القيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ لكل من الاصول الملموسة وغير الملموسة. و. التكاليف المتعلقة بالاستحواذ. ز. مبلغ الحصة غير المسيطر عليها في تاريخ الاستحواذ واسباس قياس ذلك المبلغ. ح. التأكد من الإفصاح عن طبيعة ومبلغ أي تعديلات تصورية في فترة القياس اثبتت خلال فترة التقرير.	4



				<p>التأكد من قيام المنشأة بالإفصاح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي قوائمها التصورية في تقويم كلاً مما يلي:</p> <p>أ. الأصول والالتزامات التي تم قياسها بالقيمة العادلة في قائمة الميزانية التصورية وأساليب التقييم والمدخلات المستخدمة لتطوير تلك القياسات.</p> <p>ب. لقياسات القيمة العادلة المتكررة التي تستخدم مدخلات مهمة لا يمكن تحديدها، عليها ان تفصح عن اثر القياسات على الربح او الخسارة او الدخل الشامل الاخر للفترة.</p>	5
--	--	--	--	---	---

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

1. عدم وجود برنامج تدقيق لدى ديوان الرقابة المالية او مكاتب التدقيق الخاصة حول المعلومات المالية التصورية.
2. ان تصميم برنامج تدقيق متكامل للمعلومات المالية التصورية وفقاً لمعايير التدقيق الدولية يساعد المدقق في ابداء رأي مهني حول عدالة القوائم المالية.
3. ينتج عن المعلومات المالية التصورية قوائم مالية تصورية لها عدة استخدامات وتأثير مباشر على متخذ القرار.
4. وجود جهاز تدقيق داخلي كفوء يساهم في اضعاف الثقة بالمعلومات المالية التاريخية التي تمثل الاساس لإعداد المعلومات المالية التصورية.
5. اعتماد التعديلات التصورية على بيانات تاريخية سليمة يعطي رؤية واضحة للمستفيد من المعلومات المالية التصورية.

التوصيات:

1. على الجهات الرقابية تبني برنامج تدقيق متكامل للمعلومات المالية التصورية.
2. مراعاة معايير التدقيق الدولية عند اجراء التدقيق بالإضافة الى الانظمة والقوانين والتعليمات المحلية.
3. الفصل بين اجراءات تدقيق المعلومات المالية التصورية والمعلومات المالية التاريخية.
4. اعداد اجراءات تدقيق بما يتناسب والحدث المعد عنه المعلومات المالية التصورية.
5. ضرورة التعاون ما بين المدقق الخارجي والداخلي بهدف تغطية نشاط المنشأة وما ينتج عنه معلومات مالية تصورية سليمة لمتخذ القرار.



المصادر العربية والمترجمة:

1. بوفحص رواني، "التدقيق المالي والمحاسبي"، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2018.
2. خالد أمين، "علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية"، دار وائل للنشر الطبعة الثانية، 2004.
3. محمد الفيومي، عوض لبيب، "أصول المراجعة"، المكتبة الجامعية الحديثة، الاسكندرية، مصر، 1998.
4. قدور إيمان، "دور التدقيق المحاسبي والمالي في رفع أداء المؤسسة"، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2017.
5. وليام توماس، امرسون هنكي، "المراجعة بين النظرية والتطبيق"، الرياض، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، دار المريخ للنشر، 1989.
6. المعيار الدولي لارتباطات التأكيد (3420) ارتباطات التأكيد لإعداد تقرير عن تجميع المعلومات المالية التصورية المضمنة نشرات الاكتاب.

المصادر الاجنبية:

1. Arens, A., Elder, R., BeAsley, M., " Auditing And Assurance services ", 14th edition, United States of America, (2012).
2. Sana, A., Sarkar, S., Biswas, B., Das, S., " AUDITING Principles and Practices ", India, (2017).
3. Basu, Sanjib Kumar., "Auditing and Assurance" St. Xavier's College, Kolkata, Second Edition, 2016.
4. Christensen, T., Cottrell, D., Budd, C., " Advanced Financial Accounting ", Eleventh Edition, United States of America, Brigham Young University, (2016).
5. Jeter, D., Chaney, P., " ADVANCED ACCOUNTING" 5th Edition, John Wiley & Sons, Inc, United States, (2012).
6. Kurowski, L., Sussman, D., "Investment Project Design: A Guide to Financial and Economic Analysis with Constraints", Printer (11), Wiley Online Library, (2011).
7. Hong Kong Institute of Certified Public Accountants, "Preparing preliminary financial information for inclusion in investment prospectuses", (2008).
8. Chen, J., "Valuing IPOs using pro forma financials in the prospectus" , Kowloon Tong, Hong Kong, Hong Kong Baptist University, (2014).



9. Chen, J., "Valuing Ipos Using Pro Forma Earnings in the Prospectus under Article 11 of Regulation S-X" , Paris, France, Proceedings of Paris Economics, Finance and Business Conference 13 - 15 April, (2015).